

ان بقانون خلقي كان له تأثير هائل على فكرة الإنسان عن القانون النافذ بالفعل في مجتمعه (1). ذلك (2) أضف إلى ذلك أن الإكـن على أساسه أن نحكم على (3) أسمى لمن وراء النظم القانونية اعمول بها في مختلف المجتمعات لأن الفكرة القائلة بأن هناك ذلك لأنها قد لقانونا هذه الفكرة قد أدت إلى نتائج مهمة في الكثير من مراحل التاريخ البشري (4) رجعت القانون البشري الوضعي يتضح أنها مخالفة حد S أدت إلى استخلاص نتيجة مؤداها أن هذا القانون الأسمى يجب و يلغي القواعد الفعلية لأي مجتمع مع بل إن هذه النتيجة يترتب عليها جواز إعفاء الفرد من واجبه (5) اه (6) اضعو للقانون لوليس هذا فحسب للقانون الأسمى لك (7) الق الشرعي في التمرد عل سلطة الدولة الشرعية. وسنحاول في هذا الكتاب أن نفحص هذه (8) بل إنه لالفعلي ا كانت اكثر القضايا حساسية وحيوية في الدولة (9) اشكالات الأساسية التي (10) ظى باهتمام كل مواطن في عا<نا> معاصر. و القانون Sكن انتهاجها للمحافظة على هذه (11) رية. فالعلاقة بـالعصرية هي قضية ما تعنيه حرية اواطن والإجراءات التي أو كأداة لذلك أن من امكن استخدام القانون كأداة للطغيان كما حدث في العديد من المجتمعات والعهود لواء (12) رية وثيقة جدا لتحقيق تلك (13) ريات الأساسية التي تعتبر في المجتمع ولا يكفي في مجتمعات كهذه أن يقتصر القانون على ضمان أمن اواطن وفي التجمع مع إخوانه من لبل انه من اهم أن يكون اواطن حرا في التعبير عن رأيه دون خوف أو تهديد لفي شخصه وماله وان ينتفع بثمرات ما أصبح يعرف لوان يكون له (14) ق في التنقل حيث شاء وان يبحث عن أية وظيفة يرغب فيها لS اواطن «بحكم القانون» ويجب أن يكون متحررا من القلق الناق (15) عن ااجة أو سوء (16) ظ. كل هذه اشاكل تثير مسائل قانونية في غاية لو قد تناول هذا الكتاب بعضا من أهم جوانب هذه اشكلة االحة. وفي العصر (17) اديت لالتعقيد في إطار دولة الرفاهية (18) اديته وإلغائها وفق Sارتبط القانون ارتباطا وثيقا بفكرة وجود قوة ذات سيادة في كل دولة بحيث تكون لهذه القوة سلطة سن القوان إرادتها. وقد كان لهذه النظرية نتائج مهمة بالنسبة للأنظمة القانونية الوطنية والدولية على السواء فإذا كانت الدولة ذات سيادة هو القانون الدولي؟ فإذا فرضنا أن هذه الدولة لفكيف يجوز القول إن هذه الدولة ذات السيادة خاضعة بدورها لنظام أشمل فان لكما هو (19) ال في معاهدة السوق اشتركة لعاهدة دولية تلزمها بقبول هيمنة سلطة تشريعية (20) هاز دولي أعلى مرتبة (21) ارتبطت انضمام دولة كبريطانيا مثلا إلى هذه السوق اشتركة حادا حول تأثير هذا الانضمام على السلطة آثار في الآونة الأخيرة خلافا تبرما وضيقا بالنظرية ويأخذ بالاه (22) اله الذي لا اطلقت للبر<ان>. ولكن (23) اامي وهو رجل العالم العملي كان ي في بلاد القانون العام يرى أن وأنه من هذه الناحية ويفضل خبرته القانونية أكثر استعدادا وكفاءة من أولئك الذين يفتخرون إلى سعة اطلاعه على كنههم من مباحث العلم الأخرى. وعلى أية حالة فإن مطالبة العلوم الاجتماعية بان (24) مهما كان مقدار لالأساسيات التشريعية على ما تستطيع أن تلقيه من ضؤ على النظم لآخر الأمر لا بد أن تتوقف لحتى في أعمق جوانب القانون ذاته ليسمع صوتها كنها أن تسديه في حل اسائل القانونية الفعلية لعصرنا وجيلنا. ومع أن الفضل الكبير في هذا (25) التشريعية والعون الذي كـن (26) اهل الدور الأساسي الذي تضطلع به (27) اكم ويقوم به القضاة في (28) إلا انه لا للتطور يعود إلى ما يسنه اشرع نفسه تطوير القانون وتكييفه مع حاجات مجتمعهم. وفي (29) ائز الأخير يتناول هذا الكتاب بإيجاز بعض اسائل االحة التي سوف يتوجب على الفكر القانوني معا (30) تها في استقبل القريب. وقد شددنا على إبراز أهمية اعا (31) اة للاقة ابعده لفكرة القانون في عصرنا إذا أريد لهذا